الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء

د. زبير عياش جامعة أم البواقي
zoubeirayache@yahoo.fr
أ. أميرة بن مخلوف جامعة أم البواقي
amira_ben89@yahoo.fr

الملخص:

نظرا للأهمية التي أصبحت تحتلها مبادئ الحكم الراشد فقد أولتها مختلف الدول النامية اهتماما واضحا وأصبحت جزءا من برامج عملها، فبادرت العديد من الهيئات الدولية والمحلية بانتهاج مبادئ الحكم الراشد،و خصوصا في إفريقيا، على غرار الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا " النيباد" ، من خلال الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء التي تزيد من القدرات الإفريقية في مجال التعاون لترسيخ مبادئ الحكم الراشد، الذي يترجم كنمط جديد لتسيير الشؤون العمومية وفق قواعد الشفافية، المشاركة والتنسيق من أجل تحقيق تنمية مستدامة انطلاقا من الخصوصية الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، التنمية المستدامة، الشفافية، المساءلة.

Resumé

Compte tenu de l'importance des principes de bonne gouvernance, divers pays emergent ont optés pour quelles soit une partie de leurs programmes de development. A cet effet plusieurs organismes internationaux et locaux essayent d'adopter ces principes de bonne gouvernance, notamment en Afriquecomme le fait le Nouveau Partenariat pour le Développement "NEPAD", à travers le mécanisme évaluation intra-africaine qui augmentent la capacité des pays africains dans le domaine de la coopération pour établir les principes de bonne gouvernance, qui se traduit par un nouveau style à la gestion des affaires publiques en conformité avec les règles de la transparence, la participation et la coordination, afin de parvenir à un développement durable sur la base de l'Afrique intimité.

Mots clés: la bonne gouvernance, le développement durable, la transparence, la reddition de comptes.

المقدمة

تزداد أهمية التنمية في عالمنا المعاصر خاصة في الدول الإفريقية، حيث تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل في انخفاض الإنتاجية في ميادين الأنشطة المختلفة، بالإضافة إلى سوء استغلال الموارد المتاحة وضعف مستوى المعرفة التقنية والتكنولوجية، انتشار البطالة، التبعية للخارج، إرتفاع المديونية. وبرزتت مؤخرا أليات الحكم الراشد كشرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة، وأن المناخ الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة يساهم في ضمان أن الأموال العامة لن تهدر أو يساء استخدامها وبالتالي يؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق ووفق منهجية عملية قائمة على تحديد الأهداف، المعايير ومن ثم المحددات المختلفة للحكم الراشد في التصور الإفريقي، استحدثت مبادرة النيباد ميكانيزم التنفيذ المتمثل في الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء لوضع الحلول المناسبة والمساعدة على ترسيخ عناصر الحكم الراشد في القارة الإفريقية.

- **أهمية الدراسة:** يستمد موضوع الحكم الراشد أهميته من كونه هدفا مشتركا لأغلبية السياسات العامة والبرامج التنموية، ودراسة هذا المفهوم في إطار الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء التي تضع ضمن أولوياتها مرافقة الدول الإفريقية في عملية بناء ركائز الحكم الراشد.
- **هدف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء في تعزيز وإرساء قواعد الحكم الراشد في الدول الإفريقية خاصة في ظل التطورات والرهانات الحالية من أجل النهوض التنموي، وهذا يجعل الحكم الراشد والسلم والأمن ضمن أولوياتها بغية الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة.
- **منهج الدراسة:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي المتناسب مع طبيعة الموضوع.
- **محاور الدراسة:** لدراسة وعرض هذا الموضوع سيتم التطرق للمحاور الأساسية التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للحكم الراشد

المحور الثاني: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة

المحور الثالث: دور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء في تفعيل الحكم الراشد في افريقيا

المحور الأول: الإطار النظري للحكم الراشد

الحكم السليم أو الراشد من المواضيع التي اكتست أهمية من طرف الباحثين والهيئات الدولية والإقليمية في الآونة الأخيرة، نظرا لارتباطه بعدة زوايا منها أساليب الإدارة الحديثة والإستراتيجية، مواضيع الفساد المالي والإداري، الشفافية في المعاملات، بما يضمن تحقيق مصالح جميع الأطراف وحل النزاعات وإرساء قواعد العدالة والمساءلة واحترام القانون.

1- تعريف الحكم الراشد:

ظهر مصطلح الحكم الراشد لأول مرة في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة ثم كمصطلح قانوني سنة 1978 ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير، وهناك دراسات تشير إلى أن مصطلح الحكم الراشد ظهر سنة 1937 وقد جسد ذلك الكاتب الاقتصادي الامريكي Roland Coase في مقالته الشهيرة تحت عنوان the nature of the firm، وقد أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات وأصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية، خاصة في معجم تحليل التنمية ويمكن شرحه بأنه "طريقة تسيير سياسة، أعمال وشؤون الدولة".[1]

لقد تعددت التعاريف المقدمة للحكم الراشد، يمكن التطرق للبعض منها كما يلي:

- **تعريف البنك الدولي**: عرف البنك الدولي الحكم الراشد على أنه " ممارسة للسلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة، فالحكم الراشد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة على مختلف الانتقادات الخاصة، والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل، والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها".

وقد أوضح البنك أن رشادة الحكم هي التقاليد والمؤسسات التي تدير بها السلطة دولة ما من أجل الصالح العام ويتضمن ذلك مايلي:

- ✓ العملية التي يتم بمقتضاها اختيار المسؤولين في السلطة، مراقبتهم واستبعادهم؛
- ✓ قدرة الحكومات على إدارة مواردها وتطبيق السياسات بكفاءة؛
- ✓ احترام المواطنين والحكومات للمؤسسات التي تحكم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة.

- **تعريف صندوق النقد الدولي**: عرف صندوق النقد الدولي الحكم الراشد على أنه :" الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف و تحقيق أكبر المنافع".
- **التعريف المقدم من طرف PNUD (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)1997**:"يمكن اعتبار الحكم الجيد كممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية من أجل إدارة الشؤون العامة عند كل المستويات، وهي تشمل الآليات، الإجراءات و المؤسسات التي تدور مصالح المواطنين حولها، ممارسة حقوقهم المشروعة، أداء واجباتهم و إدارة خلافاتهم. وعلى هذا الأساس فالحكم الجيد كغيره من أشياء الأخرى يعبر عن المشاركة، الشفافية والمسؤولية. إنه يعبر أيضا عن الفعالية والعدالة حيث يقوم بترقية المستوى الاجتماعي في إطار القانون، وللحكم الجيد ثلاثة ركائز: اقتصادية، سياسية و إدارية، تضم الدولة ولكن أيضًا القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني."[2]

أ. الحكم الراشد الاقتصادي: وتتضمن عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية للدولة، وما يتعلق بالعدالة، الفقر، نوعية الحياة.

ب. الحكم الراشد السياسي: يتمثل في عملية صنع القرار وصنع السياسات.

ت. الحكم الراشد الإداري: ويتعلق بنطاق تنفيذ السياسات.

2- أبعاد الحكم الراشد: للحكم الراشد أربعة أبعاد يجب توفرها من أجل تحقيقه وتكريسه داخل البلاد، هي [3] :

2-1 **البعد المؤسسي للحكم الراشد** :حتى تستقيم إدارة البلاد و تنتظم لابد من توافر عنصري الشفافية والمساءلة واللذين يتعذر ممارستهما بدون هياكل مؤسسية، لهذا حتى يتحقق الحكم الراشد لابد من توفر مؤسسات سياسية تضطلع بمهمة تجسيد الشفافية والمساءلة.

2-2 البعد الاقتصادي :مما يعزز من الحكم الراشد داخل البلاد تحقيق أداء اقتصادي فاعل، حيث أنه إذا كان مستوى الأداء الاقتصادي ضعيفا اشتد الاستياء الشعبي و تصاعد إلى درجة أنه يمكن أن يشكل تهديدا ليس للاستقرار السياسي فحسب و إنما للمسار التنموي برمته.

2-3 المجتمع المدني :تمثل مؤسسات المجتمع المدني أحد أهم أركان الحكم الراشد، بحيث إذا ما تم تفعيلها يمكن لها أن تسهم في التسريع من عجلة التنمية، لاسيما إذ كانت مؤسسات المجتمع المدني متحررة من تسلط الدولة وهيمنتها حيث يكون لها دور في المساءلة و المحاسبة.ويفترض أن تكون مؤسسات المجتمع المدني فاعلة في تجسيد مصالح أغلب فئات المجتمع.

2-4 دور المنظمات والمؤسسات الدولية : في ظل تنامي العولمة اتساع آليات اقتصاد السوق، أصبحت المنظمات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك لدولي والمنظمة العالمية للتجارة تتدخل وتؤثر في رسم مسارات التنمية، لهذا يعتبر من رشاد الحكم التفاعل الإيجابي مع هذه المنظمات والمؤسسات الدولية من باب تحقيق استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي.

3- **مقومات الحكم الراشد:** وفق وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنماء كانون الثاني/يناير 1997 بعنوان : الحكم الراشد لخدمة التنمية البشرية المستدامة، تتحدد معايير الحكم الراشد للمؤسسات كالآتي :

أ. **المشاركة:** ومعناها أن يكون لجميع الإطراف ذات المصلحة في المؤسسة الحق في المشاركة في صنع القرار، إما بشكل مباشر أو عن طريق وسائط شرعية. و تستند هذه العملية أساسا على حرية التعبير و إبداء الرأي (الديمقراطية).

ب. **حكم القانون:** يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تصنف دون تحيز وينطبق ذلك بوجه الخصوص على القوانين التي تنظم العلاقات بين الإدارة والأفراد وباقي الشركاء للمؤسسة.

ت. **الشفافية** : تتأسس الشفافية على حرية تدفق المعلومات، فالعمليات و المعلومات يجب أن تكون متاحة لجميع أولئك المهتمين بها لتفهمها و مراقبتها.

ث. **حُسن الاستجابة:** بمعنى أن يستجيب حكم المؤسسة لجميع مطالب وحاجيات جميع من لهم مصلحة في تلك المؤسسة.

ج. **التوافق:** يعمل الحكم الراشد على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

ح. **المساواة أو الإنصاف:** يعمل الحكم الراشد على إتاحة الفرصة أمام الجميع بشكل متساوي من أجل تحقيق رفاهيتهم و ضمان حمايتهم بشكل منصف. و المساواة في بغض الأحيان لا تعني بالضرورة الإنصاف.

خ. **الفعالية والكفاءة:** وتعني التسيير العقلاني للموارد سواء منها البشرية أو المادية بشكل يضمن الحصول على أكبر استفادة ممكنة منها.

د. **المحاسبة أو المساءلة:** ومفادها أن يكون صناع القرار مسؤولين أمام أصحاب المصلحة في المؤسسة و تحت رقابتهم.

ذ. **الرؤيا الإستراتيجية:** معناه أن يتحلى القادة والمسيرون برؤيا طويلة المدى فيما يخص الحكم الراشد للمؤسسة و التنمية المستدامة للموارد البشرية. [4]

4- **قياس الحكم الراشد:**[5] بالرغم من أن هذه العملية صعبة ومعقدة إلا أن دانيال كوفمان وآخرون قاموا بوضع مؤشر لقياس الحكم الراشد – مؤشر النوعية المؤسساتية- IQI - Indicator of Quality Institutional) ، ويأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للأشكال الست لمؤشرات الحكم، وقيمته تتراوح بين [-2,5، +2,5]، وكلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على جودة الحكم، ويعرض الجدول (01) نتائج حساب مؤشر إجمالي لنوعية المؤسسات للدول التي احتلت المراتب الأولى في هذا المؤشر لسنة 2009.

الجدول رقم (01): مؤشر النوعية المؤسساتية (IQI) للدول التي احتلت المراتب الأولى في تقرير البنك الدولي لسنة 2009

الدول	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	مكافحة الفساد	IQI
الدنمارك	1,48	0,99	2,18	1,86	1,92	2,32	1,79
فلندا	1,47	1,36	1,95	1,58	1,86	2,34	1,76
السويد	1,53	1,12	1,99	1,68	1,90	2,23	1,74
سويسرا	1,45	1,22	2,06	1,65	1,86	2,15	1,73
نيوزيلندا	1,47	1,16	1,76	1,72	1,85	2,31	1,71
المتوسط	1,48	1,17	1,99	1,69	1,88	2,27	1,74

المصدر: يختار عبد القادر، عبد الرحمان عبد القادر، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الدول العربية**، مداخلة مقدمة في اطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي " النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، الدوحة، 2011، ص 7.

5- طبيعة نظام الحكم الراشد كنموذج أمثل:

من خلال دراسة جوانب الحكم الراشد يمكن تحديد نمط النظام الذي تصب فيه شروط معينة تجعل الإدارة تتصرف برشادة وتتحصل على نتائج ملموسة أهمها اقتصاديات الحكم الراشد كما يلي:[6]

- ✓ اقتصاديات التشغيل الأمثل: على أساس فكرة أمثلية التوظيف، فمنصب الشغل المقدم للفرد يجب أن يكون جديرا به وأن تتم عملية التوظيف طبقا لشروط النظام (شفافية).
- ✓ اقتصاديات الارتقاء الإنتاجي: وتعني الرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج خاصة العنصر البشري، باتخاذ سياسات تحفيزية من أجله سواء كانت معنوية أو مادية.
- ✓ اقتصاديات العائد والمردود: كل ما يتعلق بما هو مالي ومردوديته، فهذا النظام يعمل على خفض التكاليف وزيادة قدرة النظام على الرفع من مردوديته.

أي أن نظام الحكم الراشد يعمل على التوظيف الأمثل للموارد وتفعيلها من أجل الرفع من المردودية وكل هذا يجري في إطار سليم.

- ✓ النموذج الأمثل للحكم الراشد: باعتبار مقومات نظام الحكم الراشد مبنية على الأخلاق والمبادئ فإنها تتكيف مع أي مجال، لهذا ذهب الاقتصاد إلى إدماج الحكم الراشد ضمن أسسه، وكما هو معروف بنية الاقتصاد الجزئية والفعالة هي المؤسسة، والهدف من إدماجه في المؤسسات هو:
  - تحسين القدرة التنافسية؛
  - تحديث في التقنيات والآليات ووسائل التكنولوجيا؛
  - تحديث في إطار القيم والمبادئ والمثل العليا؛
  - تحقيق مصالح وتأدية حقوق كافة الأطراف المساهمة في خلق القيمة؛
  - إكساب الفعالية الكاملة لكل الأطراف المساهمة في بناء هذا النظام والقابلية في الاستقرار، الرغبة في ذلك والبساطة في التطبيق.

إن الحكم الراشد التزام المؤسسات المعاصرة والتي تملك إدارة واعية، وتنتهج المنهج العلمي القائم على (التخطيط، التنظيم، التنسيق، التوجيه، التحفيز والمتابعة)، لكونه أساس جيد للرشد في التسيير، ودليل واضح على إعلاء القيم والمبادئ وحرصها على استخدام مواردها بصورة أكثر كفاءة لتعظيم أرباحها الأمر الذي أدى إلى ظهور شكل أو نمط مستقل له ميزاته الخاصة يؤثر في المؤسسة وهو الحوكمة في المؤسسات أو حوكمة المؤسسات.

المحور الثاني: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة

1- مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها ومبادئها:

سنحاول من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة، وتوضيح مختلف المبادئ والأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال تبنيها

1-1 مفهوم التنمية المستدامة:

استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم خلال العقدين الماضيين، حيث بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر، وتعد الاستدامة نمطا تنمويا يمتاز بالعقلانية والرشد، حيث تتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي تهدف لتحقيق النمو من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى.

ولقد كانت بداية ظهور ونشأة مفهوم التنمية المستدامة في عام 1986، من قبل نادي روما من خلال ما يسمى (Eco-Development) أو التفاعل بين الاقتصاد والبيئة، وظهر مصطلح التنمية المستدامة بشكل

رسمي لأول مرة عام 1987 في تقرير بورتلاند Bruntland التي تشكلت برئاسة السيدة " برونتلاند " رئيسة وزراء النرويج السابقة وعضوية 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وعرف التقرير التنمية المستدامة بأنها: "استجابة التنمية لحاجات الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجياتها".[7]

لقد تم تعريف مصطلح التنمية المستدامة من قبل العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية:

- تعريف تقرير لجنة برونتلاند سنة 1987: " التنمية المستدامة هي التنمية التي باحتياجات الجيل الحاضر دون الإضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم". وتعرف بأنها: " تلبية احتياجات الحاضرين دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية".[8]
- **تعريف هيئة الأمم المتحدة:** التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات، وهكذا اهتمت هيئة الأمم المتحدة بتحليل مفهوم التنمية بأنه عبارة عن :" مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأفراد والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية".

و يتطلب ذلك:[9]

– التركيز على الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء لا يتجزأ من سياسة التنمية المستدامة.

– تطبيق إدارة مثلى للموارد الطبيعية (الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعة ونوعيتها، استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل، تحميل الدول المتطورة مسؤولياتها في حال الإضرار بالبيئة وتوجيه الأعمال الدولية صوب مواجهة التحديات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة.

1–2 أهداف تحقيق التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها، إلى تحقيق العديد من الأهداف منها:

- إبراز أهمية الموارد البشرية، والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.
- السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا.
- البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول، مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون.

- النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من إيجابياتها وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

1-3 **مبادئ التنمية المستدامة:** يقوم مفهوم التنمية المستدامة على مبدأين رئيسيين هما:

- ✓ **مبدأ استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:** وهو يعد أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات، من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين تلك الجوانب.
- ✓ **مبدأ تدعيم المشاركة الشعبية:** فيما يخص إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الاقتصادية.

كما ينبثق عن هذين المبدأين العديد من المبادئ الأخرى مثل: مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية، وتحقيق استطالة عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لتلك الموارد.

2- خصائص واستراتيجيات ومؤشرات التنمية المستدامة:

2-1 خصائص التنمية المستدامة:[10]

أعلنت قمة ريو التي عقدت حول البيئة والتنمية المستدامة في عام 1992، عن خصائص التنمية المستدامة ومن أهمها: كونها **تنمية طويلة المدى،** حيث أنها تراعي تلبية الاحتياجات القادمة من الموارد الطبيعية. وكذلك فإن التنمية المستدامة **تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول،** حيث أن أولوياتها تتمثل في تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية. بالإضافة إلى كون التنمية المستدامة **تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية،** سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات، حيث أنها تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، فضلا عن التنمية المستدامة تعد **تنمية متكاملة** تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، وكيفية جعل تلك العوامل تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

2-2 استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة:

- ✓ **تحقيق النمو التراكمي:** وذلك بربط اتجاهات النمو الاقتصادي بالقضاء على الفقر وتحسين البيئة المحيطة.
- ✓ **السعي إلى الوصول للنمو الاقتصادي النظيف:** وذلك من خلال تقليل كثافة استخدام الطاقة وتشجيع الانتاج كبير الحجم بعيدا عن التلوث.

- ✓ التأكيد على تحقيق معدا منتظم لزيادة السكان.
- ✓ أخذ المتغيرات البيئية بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- ✓ الموازنة بين الأنشطة الاقتصادية والاهتمامات الاجتماعية والبيئية.

ولتحقيق التنمية المستدامة لابد من دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

2-3 مؤشرات التنمية المستدامة:[11]

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية وتتمحور هذه المؤشرات حول توصيات أجندة القرن 21 التي حددتها الأمم المتحدة هي:

1-3-2 **المؤشرات الاجتماعية:** تقيس مدى توفير الظروف للدول حتى يتمكنوا من تحقيق المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر، الرعاية الصحية المناسبة لجميع أفراد المجتمع، التعليم، السكان، الأمن الاجتماعي وتحقيق العدالة والديمقراطية والسلام.

2-3-2 المؤشرات الاقتصادية: تشمل قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الانتاج والاستهلاك في الدول.

3-3-2 **المؤشرات البيئية:** تتمثل في القضايا الاقتصادية المعاصرة ومنها التغيرات في الغلاف الغازي للأرض، استخدامات الأراضي، المسطحات البحرية وحمايتها بالحد من تلوث البحار، مصادر المياه العذبة.

4-3-2 **المؤشرات المؤسسية:** وتشمل الإطار المؤسسي وقدرة مؤسسات الدولة على تحقيق التنمية المستدامة.

3- علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة:

أدى تعثر الإصلاحات الاقتصادية إلى البحث عن مكامن النقص في السياسات الإصلاحية، الأمر الذي أفضى إلى نتيجة مفادها أن التصور القديم للإصلاحات أحادي الجانب ذو ارتكاز اقتصادي للتنمية، يهمل كلا من النظامين السياسي والإداري، ودور المجتمع المدني في محاولات الترقية الاجتماعية. وتم الاستعاضة عن المفهوم التقليدي للتنمية (الذي يقصد منه التنمية الاقتصادية) ذو المعنى الضيق بمفهوم التنمية الإنسانية ببعدها الشامل ومعناها الواسع، أي الترابط بين كل مستويات النشاط السياسي الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والبيئي، بالاستناد على نهج متكامل يعتمد على المشاركة والتخطيط الطويل الأمد، ويتوخى قدرا من العدالة والمساءلة والشرعية ومن هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحوكمة المؤسسية والتنمية الإنسانية المستدامة لأن الحوكمة المؤسسية هي الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة بالمفهوم الواسع.

إذن فقد ظهر مفهوم الحكم الراشد وترافق مع تطوير مفهوم التنمية التي انتقلت من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة، أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الإجتماعي، وصولا إلى التنمية الإنسانية.[12]

المحور الثالث: دور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء في تفعيل الحكم الراشد في افريقيا

الدول الفريقية وعلى رار باقي الدول النامية، انتهجت مجموعة من الاستراتيجيات من أجل تبني وتفعيل الحكم الراشد في إفريقيا وخصوصا ما تعلق بآلية التقييم من قبل النظراء وهو ما سنتطرق له من خلال هذا المحور

أولا: ماهية الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء

الحديث عن آلية التقييم من قبل النظراء في إفريقيا، يفرض علينا توضيح ماهية هذه الآلية وتبيين مختلف أبعادها، وهو ما سنتطرق له من خلال هذا العنصر

1- نشأة ومفهوم الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء:

أنشأت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (African peer review mechanism) والمعروفة اختصارا ب (APRM)وذلك بقمة الاتحاد الإفريقي في ديربان في جويلية 2002 تحت قرار رقم 57/7 للجمعية العامة للأمم المتحدة[13] والنيباد*، فى إطار مبادرة المشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) كآلية أفريقية للمراجعة الذاتية تختص بتقييم أداء وبرامج الدول الأفريقية الأعضاء بها ، وفقاً للمبادىء الواردة باعلان "الديمقراطية والحكم السياسى والاقتصادى الرشيد" الذى أقرته قمة الاتحاد الأفريقي، ومدونات السلوك الأخرى المتفق عليها وذلك بهدف الوقوف على نقاط الضعف والقوة فى هذا الأداء والتعاون لحل المشاكل التى قد تواجه بعض الدول فى هذا الصدد بعيداً عن أية عقوبات أو مساءلة ولتبادل الخبرة والمعرفة بين الدول الأفريقية من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية ودعم أسس الحكم السياسى والاقتصادى الرشيد وترسيخ مفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان.

ويمكن تعرف الآلية بأنها " الفحص والتقييم المنظم لأداء دولة معينة من طرف دول أخرى بهدف دعم قدرتها على صياغة سياسات ناجعة والامتثال بتأسيس معايير ومبادئ متفق عليها ".[14]

ونجد أن الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء استمدت فكرتها من الممارسة التي تبنتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، والتي امتدت بعدها إلى مجالات أخرى لاسيما في إطار الإتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، لكن الآلية الإفريقية تتميز باتساع مجال التقييم إلى الجوانب السياسية، التي لم تكن محل تقييم التجارب التي عرفتها المنظمات الدولية.

والهدف الأساسي من هذه الآلية هو التشجيع على اعتماد سياسات ومعايير وكذا ممارسات من أجل ترقية الاستقرار السياسي، بلوغ معدل مرتفع للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والاندماج الاقتصادي الجهوي والقاري بوتيرة سريعة وذلك بفضل تقاسم التجارب والخبرات وتعزيز أحسن الممارسات والمكتسبات بما فيها تحديد مواطن النقص وتقييم الاحتياجات في مجال تعزيز القدرات.

2- الهيكل التنظيمي للآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء:[15]

2-**1- منتدى الآلية:** يعتبر أعلى هيئة لاتخاذ القرارات ويضم رؤساء الدول والحكومات للبلدان المشاركة في الآلية، يقوم بالعديد من المهام أهمها:

- تعيين مجموعة الشخصيات البارزة للتقييم وكذا الرئيس؛
- تبليغ التوصيات لرئيس الدولة التي خضعت لعملية التقييم؛
- حث شركاء التنمية على دعم توصيات الآلية عن طريق تقديم الدعم التقني والمالي؛
- تقديم التمويل اللازم للآلية؛
- وضع الإجراءات والقواعد اللازمة لسير الهياكل الأخرى للآلية.

2**-2- مجموعة الشخصيات البارزة للتقييم (PANEL MAEP):** تتكون من 7 شخصيات إفريقية بارزة ذات كفاءة عالية، يتم تعيينها من طرف منتدى الآلية لمدة 4 سنوات، تتولى هذه المجموعة تعيين أعضاء بعثات الآلية، وتراقب عملها، وتحضر خلاصة التوصيات التي تحيلها للمنتدى.

2**-3- الأمانة:** هي امتداد لآليات النيباد، تقوم بتوفير الدعائم التقنية والإدارية بالإضافة إلى المهام التالية:

- تأسيس قاعدة معطيات حول محاور التقييم؛
- تقديم توصيات لمجموعة الشخصيات البارزة حول تشكيل الفرق ومقدار الحاجة إلى توظيف الخبراء، وتحضير وثائق قاعدية لتسهيل عملهم؛
- وضع رزنامة وتنظيم زيارات التقييم؛
- التنسيق بين الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة؛
- تنظيم شبكة معلومات حول مختلف القطاعات لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء.

2**-4- بعثة الآلية:** تتضمن الأعضاء المعينين من طرف مجموعة الشخصيات البارزة بإقتراح من الأمانة، وتتضمن:

- عضو من مجموعة الشخصيات البارزة رئيسا؛
- مكلف بمهمة من أمانة الآلية وعضو من أمانة الأمر إن اقتضى الأمر؛
- ملاحظ من كل منظمة شريكة شاركت في العمل التحضيري؛
- عضو أو أكثر من الخبراء الأفارقة؛
- عضوين ممثلين لدولتين مشاركتين في الآلية إن أمكن.

بهذه التشكيلة تقوم بعثة الآلية بتنفيذ مهام التقييم المتعلقة بالمحاور الأربعة: الديمقراطية، الحكم السياسي، الاقتصاد والمؤسسات.

2-5- المنظمات الشريكة

تم وضع قائمة المنظمات الشريكة خلال القمة الافتتاحية لمنتدى الآلية بكيغالي في 133 فيفري 2004 موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: المنظمات الشريكة للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء

الشركاء الإستراتيجيون	الشركاء حسب الجهات	الشركاء الدوليون

– **الإتحاد الإفريقي: اللجنة والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، لجنة الخبراء الأفارقة من أجل حقوق الطفل، مجلس السلم والأمن، البرلمان الإفريقي، منتدى الأمن والاستقرار التنمية والشراكة الإفريقية.** – **البنك الإفريقي للتنمية.** – **اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة من أجل افريقيا.** – **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**	– المجموعة الاقتصادية الجهوية CER . – البنك المركزي الإفريقي. – الأكاديمية الإفريقية للعلوم.	– الأمم المتحدة وهياكلها. – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. – مفوضية الاتحاد الاوروبي. – أمانة الكومنولث، وأمانة الفرانكفونية. – جامعة الدول العربية. – صندوق النقد الدولي. – الشفافية الدولية.

Source : Guide sur le NEPAD et les droits de l'homme, élaboré par la Fédération Internationale des Droits de l'Homme, 2004, p : 134.
Voir le lien : http://www.fidh.org/IMG/pdf/NEPAD_FR.pdf

ثانيا: الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء

إن للحطم الراشد في إفريقيا العديد من الأبعاد، وآلية التقييم من قبل النظراء لها معاييرها وبعدها الخاص كما سيتم تبيينه من خلال هذا العنصر

1– معايير عملية التقييم:

إن وجود آلية للتقييم يتطلب وجود مؤشرات يقاس على أساسها التقدم في مجال الحكم الراشد، ولهذا اقترحت وثيقة التعاهد العالمي لإحياء افريقيا ثلاثة مؤشرات عامة بلورتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا وهي:[16]

1-1 **الديمقراطية والحكم الراشد:** جاء في وثيقة التقييم الذاتي للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء أن الديمقراطية ضرورية لاستيفاء عناصر الحكم الراشد في المجالات الأخرى (الإدارة الاقتصادية، حوكمة الشركات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية) ذلك لأنها تفرض الحقوق الأساسية للأفراد، كما تشكل الديمقراطية قاعدة لتقليص الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ولقد جاءت عناصر الديمقراطية متجسدة في الأهداف التالية:

- تقليص النزاعات الداخلية والنزاعات بين الدول لمساسها بالاستقرار وعرقلتها عجلة التنمية؛
- تدعيم الديمقراطية المؤسساتية وتعزيز سيادة القانون والشفافية والنزاهة؛
- ترقية وحماية الحقوق الفردية والجماعية؛
- احترام الفصل بين السلطات بغية تمكين كل سلطة من استخدام سلطاتها الكاملة وفق ما يرسمه الدستور؛
- ترقية فعالية ومردودية الموظفين العموميين وضمان وجود آلية المساءلة والرقابة للمسؤولين؛
- مكافحة الرشوة في المحيط السياسي؛
- تعزيز حقوق المرأة وحماية حقوق الأطفال؛
- حماية حقوق الفئات الضعيفة.

2-1 **الإدارة الاقتصادية:** إن الحكم الراشد الاقتصادي بما في ذلك الشفافية في تسيير الشؤون المالية، يعتبر شرطا أساسيا لترقية النمو الاقتصادي وتقليص الفقر، وقد وضع الحكم الراشد الاقتصادي أربعة عناصر ضمن وثيقة معايير ومحددات التقييم من قبل النظراء للحكم الراشد تتمثل في:

- ترقية سياسات الاقتصاد الكلي؛
- وضع سياسات اقتصادية شفافة تنبؤية ذات مصداقية قائمة على التسيير السليم للمالية العمومية؛
- مكافحة الرشوة وتبييض الأموال؛
- تسريع الاندماج الجهوي والذي يعتبر حاسما لخلق تنمية متكاملة لإفريقيا.

3-1 **حوكمة الشركات:** تهتم حوكمة الشركات من منظور الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء بدور الدول في صناعة عناصر ملائمة لمحيط المؤسسة وخلق أقصى تقارب بين مصالح الأفراد، المؤسسات والمجتمع، وقد حددت الوثيقة المتضمنة لأهداف معايير ومحددات لتقييم من طرف النظراء خمسة أهداف لحوكمة الشركات:

- ضرورة خلق محيط ملائم وإطار قانوني فعال للنشاط الإقتصادي؛
- التأكد من تصرف المؤسسات كمجموعات جيدة من المواطنين محترمة حقوق الإنسان ومتحملة المسؤوليات الاجتماعية وديمومة البيئة؛
- ترقية اعتماد قواعد أخلاقيات الأعمال في مجال تحقيق أهداف المؤسسات؛

- ضمان معاملة جميع الشركات وأصحاب المصلحة بإنصاف وعدالة؛
- خلق شروط محاسبة الشركات والمسيرين.

4-1 **التنمية الاجتماعية والاقتصادية:** يعتبر البعد الاجتماعي الاقتصادي من أهم أبعاد الحكم الراشد لما له من علاقة وطيدة بالسياسات العامة والتأثير على حياة السكان ونوعية الحياة والوفرة المادية وارتباط ذلك بدور المجتمع المدني واستقلاليته، وتتمثل الاهداف الرئيسية في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية حسب وثيقة التقييم من قبل النظراء في:

- ترقية الاعتماد الذاتي وتعزيز القدرات من أجل تنمية مستدامة؛
- تسريع الأهداف الاجتماعية الاقتصادية لبلوغ تنمية مستدامة والقضاء على الفقر؛
- دعم السياسات وآليات تقديم الخدمات والمردودية في المجالات الأساسية للتنمية الاجتماعية؛
- تمكين المواطنين خاصة الشريحة الفقيرة في المناطق الريفية من سهولة الوصول إلى الماء الشروب، الطاقة، التمويل، الأسواق وإلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- المساواة بين الجنسين في السن والتعليم؛
- تشجيع المشاركة الموسعة في عملية التنمية من طرف الأطراف الفاعلة على كل المستويات.

2- طبيعة عملية التقييم:

لقد أوضحت الوثيقة الأساسية لآلية مراجعة النظراء والتي تم الموافقة عليها في القمة 36 لمنظمة الاتحاد الافريقي بديربان 2002 طبيعة هذه الآلية وهدفها وأجملت مراحلها في خمس مراحل أساسية هي:

- المرحلة الأولى: وهي مرحلة تحضيرية لكل من أمانة الآلية والسلطات الوطنية، يتم من خلالها إجراء تقييم ذاتي لأوضاع الدول محل التقييم بوضع برنامج عمل لتحديد الاصلاحات والتغييرات على المدى القصير، ويتم اعداد تقرير نهائي يرسل إلى أمانة الآلية.
- المرحلة الثانية: في هذه المرحلة يتم التأكد من مدى مصداقية التقرير المقدم من خلال قيام فريق التقييم بزيارة الدولة وإجراء مشاورات مع الحكومة والأجهزة الرسمية وأصحاب المصلحة.
- المرحلة الثالثة: استنادا للمشاورات، يتم إعداد تقرير التقييم ومن ثم تتم مناقشته مع حكومة الدول محل التقييم ولجنة أمناء الآلية.
- المرحلة الرابعة: تقوم لجنة الأمناء بدراسة التقارير والتعليق عليها قبل تقديمها إلى هيئة رؤساء الدول والحكومات المشاركة لمناقشتها.
- المرحلة الخامسة: يتم فيها إيداع التقرير في صورته النهائية والرسمية لدى المنظمات القارية والإقليمية.

بعد هذه المراحل تقوم الدولة محل التقييم بتنفيذ برنامج العمل وهو ما يسمح بتحقيق الإصلاحات، وهذا بقيام الدولة بتعديل برنامج عملها مع الاستمرار في التنفيذ لتحسين الحوكمة.

3- الدول المنظمة للآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء:

في جويلية 2008 بلغ عدد الدول المنظمة رسميا للآلية 29 دولة في ظرف 5 سنوات من إطلاق هذه المبادرة وهذا إدراكا منها لأهمية عملية المراجعة وذلك لأجل بناء القدرات الوطنية في مجال الحكم الراشد، أما عن المراحل التي وصلت إليها كل دولة فهي كالآتي:[17]

المرحلة التحضيرية: وهي البلدان التي وقعت على مذكرة التفاهم ولكن لم تبدأ هذه العملية وهي: أنغولا، الكاميرون، جمهورية الكونغو، جيبوتي، مصر، الغابون، مالاوي، موريتانيا، ساوتومي وبرنسيبي، السنغال، سيراليون، السودان، توغو، زامبيا.

المرحلة الأولى: وهي البلدان التي بدأت عملية المراجعة والتي ستخضع لعملية وطنية شاملة للتقييم الذاتي تشارك فيها جميع الجهات ذات الصلة وهي كل من الموزمبيق ومالي.

المرحلة الثانية: وهي البلدان التي سيقوم فريق المراجعة بزيارة للتشاور مع أصحاب المصلحة على نطاق واسع هي تنزانيا.

المرحلة الثالثة: وفيها يقوم الفريق بإعداد مشروع التقرير على أساس وثيقة المعلومات الأساسية وما أعدته الأمانة العامة: أثيوبيا وموريشيوس.

المرحلة الرابعة: يقوم رئيس فريق الشخصيات البارزة بإيصال التوصيات إلى رئيس الدولة وحكومة البلد قيد التقييم ويقدم بعد ذلك التقرير النهائي للتقييم وبرنامج العمل لمنتدى رؤساء دول الآلية: بوركينافاسو ونيجيريا وأوغندا.

المرحلة الخامسة: وهي البلدان التي أنجزت عملية التقييم: الجزائر، البنين، غانا، كينيا، ليسوتو ورواندا وجنوب إفريقيا.

النتائج والاقتراحات:

من خلال هذه الورقة البحثية يمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

- الحكم الراشد هو الدعامة الأساسية لبلوغ التنمية المستدامة، كما أن تحقيق التنمية يستدعي قيام أسس وآليات الحكم الراشد لذلك ربطته الكثير من المنظمات الدولية بتوفير شروط الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- من خلال التطرق إلى مختلف ركائز الحكم الراشد كما وردت في إطار التقييم من قبل النظراء نستنتج أن التصور الإفريقي لم يحمل عناصر جديدة للحكم الراشد، لكن موطن الاختلاف يكمن في تبني الأفارقة أنفسهم لإطار الحكم الراشد وكيفية تجسيده؛

- إن نجاح المبادرة ومستقبلها يعتمد بالدرجة الأولى على استعداد ورغبة الدول الإفريقية ومدى قدرتها على تنفيذ الإصلاحات الضرورية التي من شأنها تسريع وتيرة التنمية في إفريقيا، كما أن آلية مراجعة النظراء الإفريقية من الممكن أن تمثل فرصة مهمة لتعزيز الحكم الراشد والممارسة الجيدة بالرغم من أنها ستستغرق وقتا لتصبح آلية عملية؛
- ما يتضح من خلال تحليل المؤشرات الموضوعة لتحقيق الأهداف التي حددتها الوثيقة في كل من مجال: الحكم السياسي، الحكم الاقتصادي، حوكمة المؤسسات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أنها في الغالب أقرب إلى الاهتمام بالجوانب القانونية والمؤسسية الضيقة وقد قدمت تفسيرات حول هذا الشأن منها: أن هذه المؤشرات جاءت بهذه العمومية حتى يكون من السهل الاتفاق حولها بين الدول الإفريقية، وأن وضع مؤشرات أكثر تفصيلا كان من الممكن أن يخلق انشقاقات بين الدول الإفريقية؛
- يمكن للآلية إذا عالجت مواطن ضعفها أن تساهم في تهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص وتعزيز ثقة المستثمرين في هذه الآلية، فقد تكون أداة إقليمية كبرى لتعزيز الديمقراطية في افريقيا كونها تمثل فرصة لتحسين الإدارة العامة بالإضافة للفوائد المتمثلة في: تحسين نوعية الحكم، تعميق الديمقراطية وتعزيز المؤسسات الوطنية، إيجاد حلول للمشاكل التي قد تكون مهملة أو مهمشة وكذا تعزيز صورة البلاد والقارة مع المستثمرين وشركاء التنمية.

أما فيما يخص الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

على الرغم من إيجابيات الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء وأسبقية مبادرة النيباد بطرحها، إلا أن العديد من القضايا قد أثيرت حول جوانب النقص وسبل إصلاحها، وحول أفاق هذه الآلية ومدى مساهمتها في تدعيم الحكم الراشد في دول القارة، من أهم هذه القضايا:

- ضرورة تضمين الآلية الإفريقية قرارات عقابية أو أي شكل من أشكال الأعمال الملزمة قانونا؛
- انعدام المساءلة والشفافية في لجنة الأمناء ومنتدى آلية المراجعة وبطء تجديد أعضاء لجنة الأمناء واستقلالها يؤثر على مصداقية عملية المراجعة.

الهوامش والإحالات:

[1] . زهير عبد الكريم الكايد، **مفهوم المعاصر للإدارة المجتمعية**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع: إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، 17-18 ديسمبر 2002، الشارقة، الإدارة العربية المتحدة، ص 3.

[2] زايري بلقاسم، **الحكم الاقتصادي الرشيد و الكفاءة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص93 .

[3] . ناصر عبيد الناصر ، **ظاهرة الفساد ،مقاربة سوسيولوجية اقتصادية** ،دمشق ،دار الثقافة، ص 20-24.

[4] . وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنماء كانون الثاني/يناير 1997 بعنوان : الحكم الراشد لخدمة التنمية البشرية المستدامة، ص 9.

[5] . يختار عبد القادر، عبد الرحمان عبد القادر، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية حالة الدول العربية**، مداخلة مقدمة في اطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي " النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي"، الدوحة، 2011، ص 6.

[6] . هشام سفيان صلواتشي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل لتطبيق الحوكمة وتحسين الأداء دراسة حالة مؤسسة جتوب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2008، ص 7-8

[7] . مستقبلنا المشترك: تقرير اللجنة العالمية للبيئة التنمية (تقرير برونتلاند)،1987.

[8] . صالح فلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال وإتساع الفقر، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 02، مارس 2003، ص75.

[9] . لزعر علي، ناصر بوعزيز، **البيئة والتنمية المستدامة: قراءة في المفهوم، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة.**

[10] . سمر خيري مرسي غانم، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الاسلامي " دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية"، ص2. الرابط

[11] .

[12] . محمد بوبوش، الحكامة والتنمية العلاقة والإشكاليات، مقال منشور على شبكة الأنترنت، الموقع:
http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=11888 تاريخ الإطلاع: 07/ 2013/09.

[13] . الأمم المتحدة الجنة الاقتصادية لأفريقيا ،مكتب شمال أفريقيا ،(شمال أفريقيا والأجندات الإقليمية والدولية للتنمية): الاجتماع الرابع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية ، الرباط (المغرب) من 6 إلى 9 مايو 2009.

[*] . النيباد: استراتيجية لإعادة هيكلة افريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالحكم الاقتصادي والاستثمار في الشعوب الافريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الافريقية والتي تتمثل بالفقر المتزايد والتخلف واستمرار التهميش.

[14] . Fabrizio Pagani**, « Peer Review : a tool for cooperation and change»,** organization of economic cooperation and development, september2002, p9.

[15] . الهيئة العامة للاستعلامات المصرية :
http://www.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=461، تاريخ الإطلاع: 2013/09/20.

[16] . بركات سليم، الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007، ص 53.

[17] . فلاح أمينة، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 92.